

جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية

محاضرات مادة مدخل لعلم السياسة 2. سنة 1 جذع مشترك/ السداسي الثاني

تقديم الأستاذة: دماغ مريم

## المحور الثاني: أنواع الأنظمة السياسية

تختلف التقسيمات المقدمة من قبل الباحثين لأنواع الأنظمة السياسية، ولعل أكثر الأشكال انتشارا عبر التاريخ، هي الأنظمة المطلقة التي تقر بالسيادة المطلقة للفرد أو الحاكم، ثم تحولت الأنظمة السياسية نحو الأشكال الحديثة التي تركز حكم الأغلبية لا حكم الأقلية كالحكم الجمهوري، وسنعرض فيما يلي كل نوع على حدة.

### أولاً: الحكم الفردي (الأوتوقراطي)

1- **تعريفه:** يقصد بالأوتوقراطية أو الفردية نظام الحكم الذي تكون فيه السلطة مركزة في يد فرد واحد يمتلك وحده كل السلطات وبصورة مطلقة، وهذا لا يعني دائما غياب القوانين والدساتير، بل قد تكون موجودة ولكن للحاكم القدرة على تجاوزها حتى في حالة وجودها نظرا لغياب آلية في النظام تلزمه باحترامها. ويرى البعض أن الحكم الأوتوقراطي يعني تركيز السلطة في يد شخص واحد لا في يد جماعة أو حزب أو مؤتمر أو جمعية، حيث يهيمن على كافة جوانب حياة رعاياه، لذلك ينظر إليه على أنه النظام الذي يمثل أقصى درجات تدهور وفساد وتطرف الحكم المطلق، حيث ينفرد الحاكم بالسلطة ويستأثر بها.

2- **خصائصه:** يندرج هذا النوع من الأنظمة في دراسة النظم السياسية المقارنة تحت قائمة النظم السياسية التسلطية، حيث يتسم بمجموعة من الملامح والخصائص العامة منها:

- يعتبر كأي نظام سياسي، لكنه ليس نظاما صالحا حيث لا يستند إلى قاعدة شعبية عريضة، ولا يعتمد على نظام العقلانية في عملية صناعة القرار.

- يعبر نظام الحكم الأوتوقراطي (الفردية) عن شبكة من العلاقات والتفاعلات التي تربط الحاكم ليس بجمهور المحكومين بل بمجموعة من المنتفعين والقادة والأتباع.

- يمكن أن تتحول الممارسة السياسية في ظل هذا النظام إلى اقتتال سياسي أو صراع عنيف قد يصل إلى حد الحرب الأهلية، ومن المحتمل أن تزيد معدلات العنف السياسي في حالات الحكم الفردي مقارنة بالنظم الديمقراطية المستقرة، فتبرز على السطح بعض الممارسات السياسية في شكل ظواهر وطفرات كالمؤامرات، الاغتيالات السياسية، التصفيات الجسدية.

3- **أنواع الحكم الفردي:** تختلف مضامين الحكم الفردي باختلاف صور تطبيقه على أرض الواقع، حيث نجد العديد من تصنيفات، لكن يبقى أهم تجلي له هو الحكم الملكي الذي يعتبر من أقدم الأنواع التي شهدتها العالم والتي لاتزال قائمة لحد الان.

أ- نظام الحكم البابوي: حيث يعتبر بابا الفاتيكان في هذا النظام بمثابة الرئيس الروحي، وينتخب لمدى الحياة ويشكل مع الكرادلة والأساقفة ما يسمى "بالرؤية المقدسة"، وللبابا صلاحيات واسعة لكنهما تشريعية، وتبقى السلطة التنفيذية بيد مجامع الفاتيكان "الوزارات المختلفة" دون أي تدخل واضح من البابا، مع منحه صلاحيات واسعة في السياسة الخارجية.

ب- النظام الإمبراطوري: هو نظام يشبه النظام الملكي من حيث السلطة المطلقة وطرق توريثها مع فارق أنه نظام توسعي مما يجعله مهيمنًا على قوميات متعددة، حيث لا يعترف بحدود سياسية ثابتة لأنه عبارة عن نظام توسعي ضمن دولة ممتدة جغرافيا.

ت- النظام السلطاني: والسلطان كما عرفه ابن خلدون هو: "المَلِكُ على الرعية والقائم بأمرها، فهو الذات وهم الموضوع"، بمعنى الفاعل والمفعول، ولذلك فإن العلاقة التي تحكم الحاكم السلطان برعيته قائمة على مفهومين أساسيين هما:

الراعي: بما يقابله من مفاهيم مشابهة تدل عليه كالأب، الوصي، الولي.

الرعية: وهم طبقة المحكومين والعلاقة التي تجمعهم قائمة على مبدأ التملك فالسلطان هو المالك الفعلي للرعية.

ث- النظام الملكي: أو الملكية هي نظام حكم الذي يكون فيه الملك على رأس الدولة ويتميز حكمه بالفترات الطويلة والتي غالبا ما تمتد الى الوفاة ليتم توريث الحكم الى ولي العهد، والذي غالبا ما يكون ابن الملك المتوفي أو من سلالته. ويصنف هذا النوع من الحكم الى عدة أشكال باستخدام عدة معايير:

- المعيار الأول: حسب الصلاحيات ( ملكية مطلقة / ملكية مقيدة أو دستورية).

1/ الملكية المطلقة: هي شكل من أشكال الحكم الملكي، يكون فيها الملك أو الحاكم ذو سلطة مطلقة، رغم أنه قد تتواجد بعض السلطات الدينية، التي قد تحد نوعا ما من صلاحياته، إلا أن السمة الغالبة هي عدم وجود دستور أو قانون (غياب أي رادع قانوني) يحد من صلاحيات الملك، ولذلك اتصف الحكم الملكي منذ القدم بالقوة والادارة الصارمة والاستبداد العام.

2/ الملكية المقيدة: وهي الملكية التي تم فيها التقييد والتقليل من صلاحيات الملك وسلطاته، إما من خلال اجراءات تنظيمية ومؤسسية كوجود هيئات تتدخل في عملية صياغة وتنفيذ القوانين، أو عبر وجود دستور فيحكم الملك من خلاله، هذا الأخير الذي يقوم بتحديد طرق انتقال الحكم عبر الانتخاب أو التوريث. ولذلك غالبا ما تتخذ الملكيات الدستورية شكل النظام البرلماني (دستور يحكم البلاد مع سلطات الملك)، حيث ينتشر هذا النوع في الملكيات الغربية لأنه يعتبر من أفضل الأنظمة التي تضمن التعايش دون هدر الحقوق السياسية والاجتماعية للشعب مع بقاء الحكم للملك أو لولي العهد.

- المعيار الثاني: حسب طرق الوصول الى السلطة ( الملكية الوراثية / الملكية المنتخبة).

1/ الملكية الوراثية: أين يتم التداول على العرش بالتعاقب بين الملك الحالي والولي العهد ، حيث ينتقل الحكم وفق خط عمودي واعتمادًا على رابطة الدم، كما توجد نظم حكم وراثية دون أن تكون ملكية مثل الأسر السياسية في العديد من النظم الجمهورية: أسرة بوش، كينيدي، مبارك على أن أهم انتقاد يوجه إلى هذا النوع من الأنظمة السياسية، إلى جانب الانفراد بالسلطة و تعزيز الحكم الفردي على حساب حكم الأغلبية هو احتمال وصول شخصية غير مؤهلة إلى سدة الحكم،

وهذا عكس الأنظمة الجماهيرية التي لا تعتمد على المكانة أو الألقاب أو الأصل الملكي للوصول إلى الحكم بقدر ما تعتمد على معايير أخرى (الكفاءة، التجربة السياسية السابقة).

2/ الملكية المنتخبة: مر النظام الملكي خلال هذا التصنيف بتطور تاريخي يتماشى مع التطور العام للمجتمع وفكرة الدولة وسلطاتها، حيث أدخلت بعض التعديلات على الحكم الملكي الذي أصبح يعرف عدة طرق للتعاقب على العرش منه:

- الانتخاب المباشر للملك من قبل الافراد، كانتخاب الملك فيصل الأول في العراق.
- انتخاب الملك من قبل مجلس يكون هو في حد ذاته منتخباً، أو ما يعرف في النظام الإسلامي بمجلس الشورى.
- وقد يختار الملك السابق الملك اللاحق بالوصية، أو قد يؤسس مجلس الوصايا لانتخاب الملك (يتكون المجلس من الأعيان والأمراء)، ماليزيا، كمبوديا، الفاتيكان، كما تبرز هذه الحالة خاصة عندما ولي العهد غير قادر على تولي مسؤولياته السياسية كعدم وصوله على السن القانونية أو في حالة المرض .
- المعيار الثالث: حسب نظام الحكم وممارسة السلطة (ملكية تحكم وتسود / ملكية تسود لا تحكم).

1/ النوع الأول: وفيه يحكم الملك ويمارس جل صلاحياته، وتكون الوزارات بما فيها الوزير الأول في حالة تبعية مباشرة لقرارات الملك مثال المملكة المغربية. المملكة العربية السعودية. سلطنة عمان... الخ

2/ أما النوع الثاني: هو المعروف بالملكية البرلمانية حيث الملك يسود ولا يحكم، ويتميز هذا النوع بوجود ملك أو حاكم على قمة الهرم السياسي للبلاد، دون أن يكون ضالغاً بشكل واسع في صياغة وتنفيذ القرارات السياسية، التي تعتبر شأن من شؤون الحكومة المنبثقة عن المجالس المنتخبة "البرلمان" ولذلك يكون دور الملك بسيطاً ورمزياً، رغم أنه هو من يكلف رئيس الوزراء بتعيين الوزراء. لكن ذلك لا يتعدى نطاق الرمزية والتقدير بوصفه ممثل الدولة وضامن للدستور. حيث يكلف زعيم حزب الأغلبية (حزب أو ائتلاف سياسي) بتشكيل الحكومة ويصادق عليها بعد تعيين أعضائها، لكن صلاحياته تنتهي عند هذا الصدد، فلا يعود إليه قرار إعلان الحرب أو التدخل في تسيير الشأن الحكومي أو التأثير في التوجهات الحكومية حتى وإن رفضها .

#### ملاحظات ضرورية:

- يعتبر الحكم الفردي أوسع نطاقاً من الحكم الملكي الذي يعد جزءاً منه، فالتصنيف بين النظام الملكي والجمهوري يعد خطأ، بينما الأصح هو تصنيف النظم إلى حكم فردي و آخر جمهوري.

-الفرق بين الملكية الدستورية والملكية البرلمانية: يتداخل النظامان بشكل كبير إذ يعد كلاهما نوع من أنواع الملكية المقيدة ( حسب معيار الصلاحيات)، بيد أن ملاحظة بعض الخصائص قد تمكننا من التمييز بينها، حيث يعتبر النظام الملكي البرلماني مرحلة متقدمة من " ديمقراطية" الملكية الدستورية، عبر إخضاعها أكثر لمفهوم السيادة الشعبية المعبر عنها بالاقتراع العام المباشر.

وبالتالي فإن الصلاحيات تناسب طردياً مع مستوى التفويض، فصلاحيات رئيس الوزراء أوسع من صلاحيات الملك بحكم التفويض الشعبي المعبر عنه في الانتخابات العامة، لكن بالمقابل فإن رئيس الوزراء معرض للمسئ

لكن وبالمقابل فإنَّ رئيس الوزراء معرض للمسائلة أكثر من الملك، وهذا مرتكز من مرتكزات الملكية البرلمانية (ربط المسؤولية بالتفويض الشعبي وبالمحاسبة في ذات الوقت). أما في الملكية الدستورية فإن الحاكم يتمتع بصلاحيات أوسع عن نظيرتها البرلمانية، وإن كانت سلطاته محدودة بالدستور .

الجدول (01): يوضح الفرق بين الملكية الدستورية والملكية البرلمانية.

الملكية البرلمانية	الملكية الدستورية
رئيس الوزراء هو من يحكم سلطات أوسع من الملك	الملك هو من يحكم وسلطاته تنقيد بالدستور
أساس الشرعية التفويض الشعبي المعبر عنه بالانتخاب	أساس الشرعية الحكم المتوارث
يكلف رئيس حزب الأغلبية (رئيس الوزراء) بتشكيل الحكومة ويصادق عليها شرفياً	يعين ويقيل الوزراء
المسؤولية تقع على رئيس الوزراء	المسؤولية تقع على الملك

قاعدة ذهبية ربط المسؤولية والمحاسبة بالتفويض

- **مزايا وعيوب النظام الملكي:** حسب انصار هذا النظام يمكن اختصارها فيما يلي:
  - أ- **المزايا:**
    - يفرض هذا الشكل من أنظمة الحكم استقرارًا سياسيًا للدولة، نظرا لبقاء الحكم في يد حاكم واحد لمدة طويلة من الزمن.
    - تجنب الدولة الدخول في معارك انتخابية حول الرئاسة، والابتعاد بها عن الصراعات الحزبية الضيقة.
  - ب- **العيوب:**
    - يمكن اعتباره من الأنظمة الفردية المنافية للديمقراطية ولحق الشعب في اختيار حكامه.
    - تعارضه مع مبدأ المساواة بين الناس ما قد يؤدي إلى وصول أشخاص غير أكفاء أو مرضى أو حتى أطفال إلى سدة الحكم.
    - تمتع الملك بحصانة قضائية وشخصية، فهو غير مسؤول جنائياً فيما يتعلق بجرائم الحرب أو الإبادة أو التطهير العرقي، و حتى فيما يتعلق بتهمة الخيانة التي قد يرتكبها أثناء ممارسته لوظائفه.

**ثانياً: نظام الحكم الجمهوري**

الجمهورية كلمة لاتينية الأصل " REPUBLIC " وتعني الشيء العام ، أما في اللغة العربية هي مؤنث كلمة جمهور، حيث يقصد بها نظام الحكم العام الأقرب إلى النظام الديمقراطي، والذي يقوم على مبدأ (السيادة الشعبية)، سيادة أبناء الدولة الواحدة وحريرتهم في اختيار حكامه وقادته ومشاركته الواسعة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك ترتكز فكرة الجمهورية على أساس التعاقد فسلطة الحاكم مقترنة برضى الشعب، حيث لا يستطيع الحاكم اخذ القرارات بمعزل عن الرجوع الى استشارة الشعب عن طريق الانتخاب التصويت وإبداء الرأي أو حتى الاستفتاء.

أنواع الحكم الجمهوري: يعتبر النظام الرئاسي والبرلماني والشبه الرئاسي أهم فروع الحكم الجمهوري في إطار النظام الديمقراطي النيابي، حيث أن كل نظام من هذه الأنظمة يشتمل على عدة خصائص ومقومات تميزه عن الآخر، خاصة في تحديد طبيعة العلاقة بين السلطات ونوعية الموازنة بينها.

#### أ- النظام البرلماني (نظام التعاون بين السلطات)

يعد النظام البرلماني أحد أشكال أنظمة الحكم الجمهوري الذي يكرس الديمقراطية النيابية والتعددية وباستخدام معيار الفصل أو عدم الفصل بين السلطات، نعرف هذا النظام على أنه: "ذلك النوع من أنواع الحكم التي تقوم على أساس مبدأ التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية". وبالتالي حدوث تأثير وتأثر بينها، بمعنى: هو ذلك النوع من أنواع الحكم الذي تتوزع فيه "السلطة" بين هئتين؛ إحداهما الحكومة أو مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية)، والثانيهما البرلمان الذي يكون منتخبا من قبل الشعب مباشرة ومنه تنبثق الحكومة، ويجوز فيه للبرلمان سحب الثقة من الحكومة، بينما تستطيع بدورها حل البرلمان، ورئيس الدولة فيه لا يعد مسؤولاً سياسياً.

1- نشأة وتطور النظام البرلماني: من المعروف أن نشأة وتطور هذا النظام كانت في بريطانيا، حيث تحددت أسسه وخصائصه ومميزاته فيها، وقد مر بتطورات كثيرة قبل أن يستقر على الشكل الذي هو عليه اليوم. وعموماً يمكن الربط بين تطور النظام البرلماني وتطور المشهد السياسي في بريطانيا كما سنوضح ذلك عبر مراحل.

المرحلة الأولى: لعبت فيها السياسة المسيحية الدور البارز في توحيد المقاطعات والممالك المنتشرة في إنجلترا تحت لواء المملكة المتحدة، أين ظهرت جمعية الحكماء التي تضم الملك ورؤساء المقاطعات، وأصبح للجمعية العديد من الصلاحيات كالحق في اختيار وعزل الملك والمصادقة على التشريعات الملكية، ثم انشئت هيئة كبيرة في عهد دوق نورمانديا في القرن 12، ثم اتسع دور هذه الهيئة التي تحولت إلى مجلس في عهد الملك هنري الثاني، ثم بمجيء ابنه "جان سننير" تنازل فيه عن بعض الصلاحيات للمجلس الكبير والذي أصبح يعبر عن دور البرلمان.

المرحلة الثانية: انقسام البرلمان إلى مجلسين (مجلس العموم ويضم النواب المنتخبين) و(مجلس اللوردات ويضم النواب المعينين)، والأصل أن الانقسام قد حدث في عهد هنري الثالث ابن جان سننير 1207-1272 حيث بدأ باختيار فارسين، ثم نائبين عن البرجوازية من كل مقاطعة، فأصبح المجلس يضم كافة أطراف المجتمع ثم كون النبلاء والأساقفة مجلساً خاصاً بهم، وهنا انفصلت الكتلتان عن بعضهما البعض.

المرحلة الثالثة: سيطر النواب المنتخبون واستحوذوا على السلطة التشريعية، ثم في هذه المرحلة جاءت فترة حكم إدوارد الثالث الذي يعد عصره الانطلاقة الفعلية في عملية التشريع البرلماني وحدث التساوي بين مجلس العموم ومجلس اللوردات.

#### - أسس ومميزات النظام البرلماني: (مقومات النظام البرلماني)

- وجود ثنائية الجهاز التنفيذي، ويعني ذلك وجود منصبين (رئاسة الدولة ورئيس الوزراء أو الحكومة)، بمعنى عدم تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة فقط سواء أكان ملكاً أو منتخباً، حيث لا يمارس هذا الأخير سوى سلطة شكلية كالمصادقة على الحكومة أو قبول استقالتها، استقبال رؤساء الدول والسفراء كإجراءات فخرية، ففي النظام البرلماني يوجد منصبين:

المنصب الأول: رئيس الدولة، الذي غالبا ما يكون ملكاً أو رئيس جمهورية الذي هو غير مسؤول سياسياً أي يسود ولا يحكم ويختص بالأمر الشكلي أو الفخري فقط.

### المنصب الثاني: رئيس الوزراء

وهنا يتبع منصب رئيس الوزراء إلى الحكومة أو الوزارة، والتي تضطلع بأعباء الحكم بوصفها المحور الرئيسي في السلطة التنفيذية، لذلك المسؤولية السياسية كاملة تقع على عاتق الحكومة أمام الهيئة النيابية، وتعتبر المسؤولية التضامنية<sup>1</sup> الجماعية منها أو الفردية، حجر الزاوية في النظام البرلماني فبدونها يفقد هذا النظام جوهره بزوالها يزول، ويقصد بها إمكانية أن تكون جماعية طالما يشكل الوزراء هيئة سياسية موحدة وتضامنية هي الحكومة، وتعني المسؤولية التضامنية أن قرارات الحكومة وسياساتها تكون مؤيدة من البرلمان، وإذا اعترض البرلمان على هذه السياسة ولم يوافق عليها، فهو ما يعني سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها بمجموعها، وحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات عامة.

- وجود تعاون وتوازن ما بين السلطات: ويعني أن توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين السلطتين غير جامد بل مرن فمع أنه من صلاحيات السلطة التشريعية التشريع، فإنه للسلطة التنفيذية الحق في اقتراح القوانين والتصديق عليها، وبالمقابل فإن للسلطة التشريعية، الحق في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية والمصادقة على الاتفاقيات التي تقدمها السلطة التنفيذية، وتنظيم العلاقة بين السلطتين يكون قائما فكرة التوازن فهناك مساواة وتداخل، فسلطة التنفيذية الحق في دعوة البرلمان للانعقاد وكذلك للبرلمان الحق فاستجواب الوزراء و التحقيق معهم وحجب الثقة عن الوزارة المسؤولة، أيضا بالجمع بين العضوية في الحكومة والعضوية في البرلمان. (يمكن لوزير أن يجمع ما بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية).
- وجود برلمان منتخب مكون من مجلس أو مجلسين: يمارس في النظام البرلماني صلاحيات متعددة أهمها: الوظيفية التشريعية والمالية والرقابية، لكنه أيضا في الوظيفة التنفيذية عن طريق الرقابة.
- وجود نوع من الصرامة الحزبية أو الانضباط الحزبي لأن الحزب الفائز بالأغلبية هو الذي يشكل الحكومة وبالتالي فتشكيل الحكومة يكون من أغلبية برلمانية مساندة مما يسهل عمل الحكومة.

### 3-مظاهر التعاون والتأثير بين السلطتين في النظام البرلماني:

#### 3-1/ وسائل تأثير الحكومة على البرلمان:

- أ- حق حل البرلمان عند الضرورة والدعوة إلى انتخابات عامة.
- ب- طرح مسألة الثقة أمامه حيث تلزمه بالتعبير عن موقفه منها.(كيفية تنفيذ هذه السياسات).
- ت- دخول اعضاء الحكومة الى البرلمان للدفاع عن مشاريع القوانين.
- ث- دعوة البرلمان للانعقاد خارج الفترات التشريعية.(خارج الدورات البرلمانية العادية).
- ج- إمكانية تأجيل عمل البرلمان.

<sup>1</sup> يقصد بالمسؤولية التضامنية وجود تضامن في تحمل المسؤوليات بين رئيس الوزراء والحكومة التي شكلتها، بمعنى تضامن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

### 3-2/ وسائل تأثير البرلمان على الحكومة:

- أ- سحب الثقة منها. (بمعنى إسقاطها).
- ب- استجواب الوزراء وطرح الاستئلة.
- ت- انشاء لجان التحقيق في موضوع أو مسألة ما.
- ث- مناقشة برنامج عمل الحكومة مع امكانية عدم الموافقة عليه.

#### 4- مزايا وعيوب النظام البرلماني:

##### • **المزايا:** للنظام البرلماني العديد من المزايا منها

- أ- يؤدي الى التفاعل المستمر بين السلطات التي تعد كل منها مكمل الى الآخر.
- ب- يكرس الديمقراطية ويمنع الاستبداد.
- ت- وجود مسؤولية سياسية مما يعني استحالة الهرب من الخطأ السياسي وسهولة معرفة المسؤول الحقيقي.
- ث- يؤدي إلى تحقيق وحدة سياسية للدولة بين أجهزتها السياسية التنفيذية/ التشريعية.
- ج- يكرس مفهوم السيادة الشعبية في إختيار ممثليه وأعضاء الحكومة.

##### • **العيوب:**

- أ- في ظل وجود التوجهات الحزبية المتعارضة من الصعوبة الحصول على تأييد لعمل الحكومة.
- ب- إمكانية خضوع الحكومة لتأثير الحزب الفائر بالأغلبية الحزبية.

#### ب : النظام الرئاسي (نظام الفصل بين السلطات)

هو نظام يقوم على أساس الاستقلال والفصل التام بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وعدم إمكانية تأثر أحدهما بالآخر، بمعنى ( هو النظام الذي تكون فيه السلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة التشريعية)، ولا تقع تحت محاسبتها، ولا بحلها الأمر الذي يخلق توازنًا بينهما بحكم الاستقلالية، وليس بحكم التأثير المتبادل مثلما هو الحال بالنسبة للنظام البرلماني، ويعتبر النظام الأمريكي النموذج الأكثر وضوحًا للنظام الرئاسي اليوم لكن هناك من يرجعه إلى النظام الملكي الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى، عندما كانت السلطة تصدر أوامرها من التاج الملكي وليس من اجتماعات مجالس الأعيان (البرلمان).

#### خصائص النظام الرئاسي :

- 1- وجود رئيس منتخب من الشعب، حيث يقوم هذا النظام على أساس وجود رئيس دولة ينتخبه الشعب بواسطة اقتراع عام (مباشر أو غير مباشر)، وهذا شرط مهم لخلق شرعية سياسية للنظام الحاكم.
- 2- يعد هذا النظام أحادي السلطة التنفيذية، التي تتركز في يد الرئيس، ففي النظام الرئاسي يستقل الرئيس بممارسة السلطة التنفيذية قانونيًا وواقعيًا، حيث يجمع بين وظيفتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويقوم بتمثيل دولته في المؤتمرات الدولية لكونه صاحب الحق في وضع السياسة العامة التي تطبق في الداخل والخارج، وهو نفسه صاحب الحق في تعيين الموظفين وعزلهم، وصاحب الحق (الاختصاص العام) في مجال تنفيذ القوانين وإدارة شؤون الحكم، كما قد يجمع في دول ما بين المهام العسكرية والمدنية.

3- من حيث صلاحيات الوزراء: يعرف الوزراء في النظام الرئاسي باسم السكرتيرين أو الأمناء "LES SECRETAIRES" على اعتبار أنهم مجرد مساعدين لرئيس الدولة، إذ يقتصر عملهم على تنفيذ أوامره، ولذلك لا وجود لما يعرف بمجلس الوزراء حيث تجتمع السلطة التنفيذية كلها بيد الرئيس، فالوزراء لا يكونون هيئة جماعية متضامنة، بل يعمل كل منهم بشكل فردي..

4- ومن حيث التعيين و المسؤولية: فإن من خصائص هذا النظام أيضا تركيز السلطة في يد الرئيس، حيث يمتلك الحرية المطلقة في اختيار وزرائه دون أن يكون مقيدا برأي الأغلبية البرلمانية وحتى في حالة عزلهم، فيعتبرون مسؤولين أمام الرئيس، نظراً لتبعية المسؤولية لجهة التفويض.

5- هذا النظام لا يصلح تطبيقه إلا في النظم الجمهورية، إذ لا يتماشى مع الأنظمة الملكية.

6- يقف الرئيس على قدم المساواة أمام البرلمان، لأنه قد انتخب من قبل الشعب مثلما تم تكوين البرلمان من خلال التصويت. مقومات النظام الرئاسي: يعتبر الفصل التام بين السلطات أحد أهم مقومات النظام الرئاسي، وهي نقطة الاختلاف بينه والنظام البرلماني، الذي يعتمد على الفصل المرن بين السلطات، فلقد تأثر واضعوا الدستور الأمريكي بأفكار الفقيه "مونتيسكيو" عن مبدأ الفصل بين السلطات، لكنهم لم يأخذوا بنظام الفصل المرن بل أرادوا تحقيق الفصل التام دون حدوث أي تداخل، وذلك بهدف تحقيق التوازن والمساواة الكاملة بينهما، حيث نجد:

7- بالنسبة للسلطة التنفيذية: الرئيس هو الذي يتولى تحديد سياسة الدولة الداخلية و الخارجية.

8- السلطة التشريعية: وجود برلمان منتخب من طرف الشعب وقد يتشكل من مجلس واحد أو مجلسين وهو في حالة استقلالية تامة عن الرئيس.

9- أما السلطة القضائية: تتمثل في مختلف الأجهزة القضائية وهي تمارس مهامها بصفة استقلالية، وهم معينون من طرف الرئيس.

- ومن مظاهر هذا الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

أ- لا يجوز الجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان.

ب- لا يجوز للوزراء دخول البرلمان لشرح سياسة الرئيس (الحكومة) أو الدفاع عنها أو حتى لمناقشتها.

ت- ليس من حق الرئيس اقتراح قوانين على البرلمان .

ث- ليس من اختصاص السلطة التنفيذية إعداد مشروع الميزانية، فالبرلمان هو من يعدها.

ج- الرئيس غير مسؤول أمام البرلمان كما لا يجوز للبرلمان توجيه أسئلة للوزراء أو مساءلتهم.

ح- كما لا يمكن للسلطة التنفيذية دعوة البرلمان الى الانعقاد حيث لا تمارس السلطة التنفيذية أية رقابة على البرلمان.

10- إيجابيات وسلبيات النظام الرئاسي: لهذا النظام كغيره من الأنظمة عدة مزايا وعيوب .

1/ المزايا:

أ- توفير الاستقرار السياسي لمرحلة انتخابية كاملة.

ب- تأمين استقرار الحكومة بعض النظر عن الاتجاهات الحزبية المعارضة لها.



ت- يوفر فرصة عمل أكبر حرية للحكومة، وبالمقابل يوفر للبرلمان الحرية والحركة خاصة في مناقشة المسائل المالية.

ث- يتمتع الرئيس في النظام الرئاسي بشعبية كبيرة لأنه مرشح ومنتخب من الشعب، حيث تعد صلاحياته واسعة لأنها امتداد لسيادة الشعب.

ج- يعتبر من الأنظمة السياسية الناجحة في البلدان ذات التجربة الديمقراطية المتكاملة والتي يكون مستوى النضج والوعي السياسي فيها عالي. (بحيث لا يؤدي توسيع صلاحيات الرئيس إلى الاستبداد أو التعسف في استعمال الحق).

ح- قيامه على التوازن المطلق بحيث لا يمكن للحكومة حل البرلمان، وبالمقابل لا يمكن له مسائلة الحكومة أو اسقاط السلطة التنفيذية.

## 2/ العيوب:

أ- أن تطبيق هذا النظام خاصة الفصل بين السلطات غير ممكن، فهو بمثابة الفصل بين أجزاء الجسم الواحد، لأن الاتصال بين هذه السلطات هو اتصال عضوي.

ب- يلغي هذا النظام مبدأ المسؤولية السياسية مما يتيح للأطراف التهرب، وبالتالي صعوبة الوصول إلى الطرف الفعلي المتسبب بالضرر (بغياى الرقابة والمحاسبة).

ت- يرى بعض الفقهاء أن فيه تجزئة للسلطة بين الرئيس والبرلمان مما يؤدي إلى هدم وحدة الدولة.

ث- قد يؤدي هذا النظام إلى الاستبداد خاصة إذا طبق في الدولة ذات التجربة الناقصة في مجال الديمقراطية والانفتاح، حيث يزيد النظام الرئاسي من توفير الغطاء الدستوري والقانوني للاستبداد بالسلطة وللدكتاتورية.

## جدول (02): يوضح الفرق بين النظام البرلماني والرئاسي

النظام البرلماني	النظام الرئاسي
تعاون وتداخل بين السلطات (فصل مرن)	استقلال كل سلطة عن الأخرى (فصل جامد)
تحقيق التعاون والتكامل (التداخل)	تحقيق المساواة (عدم التداخل)
صلاحيات السلطة التشريعية أعلى من صلاحيات السلطة التنفيذية (البرلمان منتخب من الشعب)	صلاحيات السلطة التنفيذية أعلى من صلاحيات السلطة التشريعية (الرئيس منتخب من الشعب)
تنبثق الحكومة عن السلطة التشريعية وبالتالي هي مسؤولة أمامها	الحكومة مسؤولة أمام الرئيس لأنه من قام بتشكيلها
المسؤولية هي مسؤولية تضامنية بين البرلمان+ الحكومة حل / مساءلة	لا يكمن مساءلة أو سحب الثقة من الحكومة

### ثالثاً : النظام شبه الرئاسي ( النظام المختلط).

يعد من الأنظمة الحديثة التي بدأت تنتشر في الحياة السياسية في الحقبة الأخيرة، رغم كونه يستمد أصوله من النظام البرلماني إلا أنه يمنح للرئيس سلطات أكبر، حيث يجمع هذا النظام بين إيجابيات النظامين الرئاسي والبرلماني، ولذلك يسمى بالنظام الرئاسي البرلماني أو النظام الهجين، حيث يكون فيه رئيس الجمهورية هو نفسه رئيس الوزراء وشريكاً في تسيير شؤون الدولة، فمن جهة أخذ من النظام البرلماني في أن رئيس الوزراء مسؤول أمام البرلمان ويستطيع البرلمان محاسبته أو عزله، ومن جهة ثانية، أخذ من النظام الرئاسي أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من قبل الشعب.

#### 1- مظاهر الخلط بين النظامين :

- أ- ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب.
- ب- يعين الوزراء ويقيلهم، يعين رئيس الوزراء وكبار الموظفين.
- ت- يتمتع بسلطات تنفيذية.
- ث- يعين بعضاً من أعضاء المجلس الدستوري.
- ج- ثنائية السلطة التنفيذية.
- ح- يقوم البرلمان بفرض رقابة على أعمال الحكومة.
- خ- يمكنه سحب الثقة منها وبالمقابل يمكنها حله.
- د- يشارك أعضاء السلطة التنفيذية في مناقشات البرلمان.

#### 2- نشأته :

اتجهت بعض الأنظمة الليبرالية الغربية المعاصرة وهي برلمانية في الأصل إلى البحث عن سبيل جديد من أجل تقوية سلطات الرئيس التي هي أصلاً ضعيفة حيث يمارسها عنه الوزراء، ويسألون عنها أمام البرلمان، خاصة بعد أن أدركت أن تحقيق هذا الأمر لن يتم إلا من منطلق وجود شرعية، أي منحه شرعية أقوى وهي تلقي السلطة مباشرة من الشعب بواسطة الانتخابات المباشرة، بحيث تتحول وظيفته إلى وظيفة نيابية (ينوب عن الشعب) فلا يسأل أمام البرلمان، وبالتالي تصبح السلطة التنفيذية أعلى من السلطة التشريعية، ومن هذه الفكرة نشأ النظام الهجين سنة 1958 أين قام ديغول بوضع دستور جديد عرضه على الاستفتاء الشعبي في نفس السنة، وتمت الموافقة عليه وأعلن عن تأسيس الجمهورية الخامسة التي قامت إثر سقوط الجمهورية الرابعة، وبعد استقالة الحكومة طلب رئيس الجمهورية "روني كوني" من ديغول تشكيل حكومة جديدة وهدد بأنه في حال عدم منح الثقة له من قبل النواب يستقيل ويمنح السلطة لرئيس الجمعية الوطنية (البرلمان)، وفي اليوم الأول من شهر جوان حصل ديغول على ثقة أغلبية النواب وطلب من البرلمان الموافقة على قانون يمنح للحكومة كافة الصلاحيات فوافق البرلمان وانتخب ديغول رئيساً للجمهورية، و الشيء الملاحظ على الدستور الجديد أنه أخذ من النظام البرلماني الذي سيطر فيه الجهاز التنفيذي، وعمل مرة ثانية بالنظام الرئاسي عندما منح رئيس الجمهورية سلطات أوسع اتجهت إلى تقويته، فاقترب النظام السياسي الفرنسي الذي هو في أصله برلماني إلى النظام الرئاسي، ولذلك سمي بالنظام شبه الرئاسي، أما من الناحية العلمية فلم يتم تصنيف هذا

النظام إلا عن طريق العالم الفرنسي "موريس دوفرجي" سنة 1970، ومن الدول التي تعمل بهذا النظام : الجزائر، النمسا، بلغاريا، تيمور الشرقية، جورجيا.

### 3- خصائص النظام الشبه الرئاسي:

- أ- ثنائية السلطة التنفيذية: حيث تكون السلطة التنفيذية قوية من أجل التعامل مع البرلمان والتحكم فيه. ويلاحظ هيمنة رئيس الجمهورية على عكس نظيره في النظام البرلماني منصبه شرقي فقط.
- ب- المسؤولية السياسية حيث تعد المسؤولية الوزارية عنصراً جوهرياً في النظام باعتبارها تمثل الجانب البرلماني فيه والتي تستدعي ثنائية السلطة التنفيذية فالرئيس مسؤول أمام الهيئة الناخبة بينما رئيس الوزراء وحكومته مسؤولون أمام البرلمان مسؤولية تضامنية.
- ت- تعاون وتأثير متبادل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تتمثل في إمكانية البرلمان مساءلة وسحب الثقة من الحكومة (مسؤولية سياسية). وكذلك حق الحكومة في حل البرلمان، كما يكمن للسلطة التنفيذية أن تتولى الوظيفة التشريعية، خاصة رئيس الجمهورية الذي يستطيع أن يشرع بألية الأوامر و المراسيم واصدارها خارج موافقة البرلمان وله الحق في حل البرلمان لتجاوز ازمة معينة ، كما يتولى سلطات وصلاحيات واسعة في الحالات الاستثنائية ، كالحروب والأزمات<sup>2</sup>. من جهة أخرى لا يمكن إغفال أن رئيس الوزراء هو نفسه زعيم حزب الأغلبية البرلمانية، وبالتالي يتمتع بنفوذ على السلطة التشريعية. أما عن دواعي اختيار هذا النظام فهي التخفيف من استبداد النظم الرئاسية وتعزيز دور السلطة التنفيذية، وخاصة لدى الدول التي تمر بمراحل انتقالية توفر حلاً بين النظام الرئاسي والبرلماني.

### 4- مزايا النظام الهجين:

- وجود رئيس لفترة زمنية طويلة يحدث نوعاً من الاستقرار السياسي.
  - يمنع خضوع رئيس الوزراء إلى البرلمان من خلال المساءلة (مرونة سياسية).
  - وجود جهتا حكم تنفيذيتان (الرئيس/ رئيس الوزراء) يسمح بتشارك عدد كبير من الأحزاب المتنافسة تجنباً لسيناريوهات الهيمنة (منع هيمنة حزب واحد على السلطة).
- 5- عيوبه:

- انتخاب الرؤساء بشكل مباشر قد ينتج عن ظهور قادة شعبيين ومستبدين لديهم شعور بسمو شرعيتهم فوق القانون.
- قد يؤدي تقسيم سلطة التشريع بين السلطة التنفيذية عبر رئيس الدولة والسلطة التشريعية إلى ضرب استقرار مؤسسات الدولة.
- كما قد ينتج عن وجود سلطتين تنفيذيتين إضفاء صفة المؤسسة على الصراع داخل الحكومة، خاصة إذا كان الرئيس ورئيس الوزراء يتبع كل منهما حزباً مختلفاً عن الآخر.

<sup>2</sup> سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية عشر، 2013).